في كتاب " العولمة والقدرة التنافسية للشركات " في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

خبراء البنك الدولي يحذرون العرب من اغتيال فرص الاستثمار

■ كثر الحديث مؤخراً عن العولمة ..وعن آثارها التي تمتد إلى كل مناحي الحياة، خصوصاً الاقتصادية منها.. وببساطة فإن العولمة تعمل على فتح أبواب التجارة بين الدول المختلفة ورفع القيود التي تعوق ذلك.. ومن هنا فنحن نتناول بعرض هذا الكتاب الفرصة المتاحة" بعد رفع القيود" أمام الشركات في منطقتنا .. وهل حقاً أن الدخول في منظمومة العولمة سيتيح لهذه الشركات الفرصة العادلة؟

يتناول كتاب" العولمة والقدرة التنافسية للشركات " في أربعة أبواب تأثير العولمة واتفاقية الجات على الشركات العاملة بمنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،من خلال طرح أفكار عريضة هي عناوين تلك الأبواب ، فالباب الأول يعالج فكرة القواعد العالمية للأعمال حيث يتناولها من جانبين الأول هو النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما صاحبه من تداعيات عديدة فرضت نفسها على الشركات العاملة بالمنطقة ، أما الجانب الثاني فقد طرح الفرص والتحديات أمام تلك الشركات.

القاهرة/ الثورة: شريف محمد

الروتين المعقد في المنطقة سبب رئيسي لاحجام الكثير من الشركات عن الاستثمار

المشروعات الصغيرة إذا ما أديرت بفكر سليم ستصبح قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية

-أما الباب الثاني فهو بعنوان :" مناخ الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "يعالج هذه الفكرة من خلال عدة أطروحات منها المقارنة بين مناخ الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمناخ العالمي، والمقارنة بالقطع تكون في صالح المناخ العالمي،حيث تعاني المنطقة من عوائق كثيرة وضخمة ومنها عوائق الروتين ،وعدم وضوح الرؤية في علاقة الحكومة والقطاع الخاص، ومستويات الضرائب العالية .. وفي هذا الإطار يقترح الكتاب عدة نقاط للإصلاح تتمثل في تحسين الاستقرار السياسي، الشفافية والخضوع للمساءلة ،تقليل حجم تدخل الدولة ودروها ،فض المنازعات بشكل سريع موضوعي .

ويتعرض الباب الثالث لفكرة "الحوكمة ،أو ما تسمى " الحكم الصالح" وعلى الرغم من أن المصطلح تم تداوله منذ فترة ليست بطويلة فقد أطلق في البداية على الدولة بما يعني الحكم الصالح لها .. ولكن الكتاب يتعرض لحوكمة الشركات وهي تتمركز حول نقطة رئيسية وهي الشفافية في عرض تعاملات الشركة وفي الحفاظ على مصالح المساهمين وعلى المستهلك وعلى السوق أو بمعنى أدق يتلخص في سيادة القانون، وقوة سيطرته على أداء تلك الشركات.

أما الباب الرابع: فيناقش دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو حقيقي وضخم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي يعالج هذا الباب أهم المشكلات التي تواجهها تلك المشروعات الصغيرة والتي لخصها في ثلاث مجموعات الأولى مرجعها صغر المشروع،والثانية مرجعها انعكاسات تشوهات وسلبيات المؤسسات والشركات والثالثة ترجع إلى تدخلات السياسة.

الجات ليست شراكاملاً

كما أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد فرض تحديات جديدة على المنطقة ظهرت مع بدء تطبيق اتفاقية الجات، فتوغل الواردات سيكون بشكل كبيراً جداً يفوق قدرة بلدان المنطقة على التصدير ولكن يطرح كل من "دوراساتي مدني" و"جون بيج" الخبيران في البنك الدولي واللذان قدما دراسة ضمها الكتاب بعنوان تحديات القدرة التنافسية وفرص النجاح ،يطرحان فكرة إعادة الهيكلة الصناعية،بمعنى أن يتم تغيير نوعية المنتجات بمنتجات تستطيع دول المنطقة المنافسة بها من حيث العالمية والسعر وهي المنتجات التي يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية بالنسبة لتلك الدول،وحذر الخبيران من مغبة التكاسل والانخداع لإغراء فترة التسامح حيث يتم الاستمرار في نمط الإنتاج ومستوى الجودة كما هو معتاد كذلك يطرح " مدني و"بيج" الفرصة الأخيرة لإحداث نقلة إصلاح في المؤسسات المرتبطة بعملية الإنتاج والتصدير مثل الهيئات المسئولة عن الاستثمار والتصدير أما البنية التحتية فيجب البدء بقوة في إحداث نهضة شاملة بها.

ويؤكد خبيرا البنك الدولي،أنه في حالة الإسراع بكل تلك الإجراءات فإنه يمكن الاستفادة بشكل كبير من اتفاقية الجات ويمكن لتلك البلدان غزو أسواق أخرى خارجية ،مستفيدة من إزالة الحواجز الجمركية في البلدان المصدر إليها،بشرط أن تكون جودتها لا تقبل أية نسبة خطأ فجدول الأعمال المتضمن بجولة أورجواي والخاص بالزراعة والخدمات.. يكشف استعداد معظم دول المنطقة لإستغلال الميزة التنافسية في مجال الزراعة وخاصة "مجال الخضراوات والفاكهة " كما أن زيادة تحرير الخدمات يمكن أن يوفر لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصاً متميزة لأن تصبح مكاتب خلفية للشركات الأوروبية "خاصة فرنسا".

وتشير الدراسة إلى أن بلدان أوروبا الشرقية التي اصبح لها ثقل على الساحة الدولية قد تسبب منافسة حرجة لدول منطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا، خاصة في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر شريكاً هاماً للكثير من دول المنطقة وخاصة تونس والجزائر والمغرب.

الخوف..قتل التنافس

ويرى أندر وستون في بحثه الذي تضمنه الكتاب وهو بعنوان مناخ الأعمال الإقليمي في سباق عالمي .. أن الحكومات في تعاملها مع مجتمع الأعمال في المنطقة تعتبر ثغرة وأحد أوجه الضعف على الرغم من أن الحكومة لابد وأن تكون السند الأول بحكم وظيفتها العليا، والدور الذي من المفترض أن تتبناه في النهوض بالاقتصاد،زيادة معدلات التنمية،وتقليل معدلات البطالة، ولكن الواقع الذي يرصده أندر وستون عكس ذلك ويرى أن أحد الأسباب القوية لعدم نجاح مجتمع الأعمال وعدم استطاعته الدخول في منافسة مع الأسواق الخارجية.. هو الخوف الغير عادي الذي يسيطر على رجل الأعمال في المنطقة ، فهو يمكن أن تتغير قوانين وتشريعات ،وتصدر تشريعات جديدة،دون أية مقدمات ،وذلك لعدم وضوح الرؤية والسياسات ولعدم وجود شفافية في حكم تلك الحكومات ،بل إن تلك الحكومة تفتقر كلياً للحكم الصالح "الحوكمة وبالتالي يتعرض مجتمع الأعمال لهزات عنيفة قد تطيح بالمشروع ورجل الأعمال.

ستتبع تلك التغيرات في القوانين والتشريعات ،وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل،فالتنبؤ يقوم على فرص احتمالات تبنى على دراسات للواقع وللماضي فإذا كان الماضي متغير من أقصى اليمين لأقصى اليسار أو العكس،إذا كان الواقع غير واضح ويفتقد للشفافية فكيف يمكن التنبؤ بالمستقبل.

وكذلك يؤكد "أندورستون" رأيه في أن الحكومات هي نقاط ضعف وليست نقاط قوة لمجتمع الأعمال، منطقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعدة آراء أولها: القلق من التغيرات الدستورية، فالدستور يمكن أن يتغير لتحقيق أهداف خاصة بالنخبة الحاكمة".

أما ثانيها: فهي السيادة الناقصة للقانون، وبالتالي أحكام القضاء لا يمكن التعويل عليها.

أما النقطة الثالثة: فهي " الفساد" الذي يحتل مرتبة غير عادية في المنقطة ،وأدى إلى عرقلة عمل الشركات ونموها في المنطقة بنسبة تفوق ما يحدث في المعدلات العالمية أما الضرائب واللوائح والقوانين ورو تينها وما يحتويه من متاهات،فهي تشكل قيوداً تتعدى ما هو مطبق في العديد من المناطق الأخرى وهذا يسبب إحجام الكثير من الشركات عن الاستثمار ،ومن ناحية أخرى تستنزف الإدارة العليا في الكثير من الشركات معظم وقتها ومجهودها في تلك المتاهات الروتينية والضرائبية،بدلاً من تركيز هذا الجهد في زيادة الإنتاج،أو تحسينه أو زيادة قدرته مع المنافسة.

ويرى" أندر وستون" في بحثه أن أحد العوائق الخطيرة التي تحد من الإستثمارت بالمنطقة هو الإرتباط بشبكة المعلومات والاتصالات بشكل عام، حيث يضرب مثلاً باليمن التي يتأخر فيها دخول التليفون لطالب الخدمة خمس سنوات، والأردن بـ"٤,٨ سنه" ومصر "٣,٩"سنه وتونس"١,٣ سنه – الاحصائية عام ١٩٩٩" أما انتشار الإنترنت فيرى أن نصيب الفرد " حسبما أكدته الإحصائية السابقة" في المنطقة منخفض جداً فيما عدا لبنان حيث يوجد ٣١٨ فرصة لكل ١٠ آلاف نسخة ،تركيا ٢٠٧ فرص لكل ١٠آلاف نسخة.

وإذا كانت دول المنطقة تعتمد من ضمن بنود المنافسة لديها على ميزة العمالة الرخيصة، فإن السؤال هو ..هل تلك العمالة مؤهلة فنياً وتتمتع بالمهارة الكافية التي تتيح لها الدخول في سوق العمل الدولي وتحقق التنافس هنا تطرح قضية هامة مرتبطة بالمهارة الفنية الواجب توافرها لتحقيق المنافسة وهي الأمية حيث تتباين معدلات معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للبلدان التي تتوافر عنها بيانات بالمنطقة من نسبة تصل إلى ١٠٠٪ في إسرائيل إلى نسبة منخفضة تصل إلى ٤٤٪ بالمغرب بينما تصل في مصر إلى ٥١٪ في حين تنفرد مصر بأكبر نسبة من العلماء والمهندسين والعاملين في البحوث والتطوير في المنطقة حيث تصل إلى ٤٥٨٪ لكل مليون من السكان.

المشروعات الصغيرة والعولمة

أما تاثير العولمة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فيطرحه "أنطوان منصور" في أحد أبحاث الكتاب، والذي يري من خلال دراسته لخمسة بلدان بالمنطقة – هي "البحرين" و"الأردن" و"مصر" ولبنان وسوريا إن تلك المشروعات تلعب دوراً رئيسياً في اقتصاد تلك البلدان ،وإن كان هذا الدور يختلف من بلد لآخر. ولكن هل تستطيع تلك المشروعات أن تتعامل في ظل العولمة ويكون لها قدرة تنافسية؟

يرى "انطوان منصور" أن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسط تتأثر بشكل كبير بالعولمة،فالعولمة تفتح لتلك الشركات فرصاً جادة وحقيقية للنمو والتوسع في الأسواق الدولية ولكن على الجانب الآخر تواجه تلك المشروعات تحديات ضخمة ،نتيجة دخول المنتجات المستوردة المنافسة السوق المحلية،ذلك ما لم تواجه تلك المشروعات الصغيرة تلك المنافسة على محورين الأول ممارستها الإدارية والثاني نوعية المنتج.

يرى " أنطوان منصور" أن فكرة تكوين " المجموعات العنقودية" ويقصد بها أحداث تكتلات للمشروعات الصغيرة المشتركة في ذات الصناعة الواحدة،هي حل مؤكد نجاحه ،ويضرب المثل بالبرازيل التي استطاعت مجموعة شركات الأحذية " الصغيرة" أن تحقق نجاحاً ملحوظاً، في ظل قوانين مجتمعتين الأولى هي الإدارة البرازيلية لخدمة تلك المشروعات الصغيرة،الثانية وجود وكلاء للتصدير ينتمون للقطاع الخاص، يفتحون أسواق تصديرية لتلك الشركات ،إذن كان الحل في إدارة منظمة قبل الحكومة، وتجمع الشركات المتشابهة ووكلاء يقولون فتح أسواق جديدة.

وأضاف" منصور " أن المشروعات الصغيرة إذا ما أديرت بفكر إداري سليم تصبح قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ،لكن اللبنة الأولى لتلك المشروعات وهي التمويل ،يرى كل من "محمد الجمل " و"نهال المغربل" و"هولوسي" إينانوجلو" في بحثها المنشور بالكتاب حول هذا الموضوع.. بأن أفضل الوسائل لتمويل النوع التقليدي من المشروعات الصغيرة والمتوسط مطبقة إلى حد كبير في كثير من البلدان العربية، وتتمثل في التمويل التقليدي المتناهي الصغر، وتبنته البنوك المملوكة للحكومة، غير أن تلك الطريقة من التمويل تقابلها مشكلة، وهي عدم استمرارية التمويل وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها الافتقار للمعلومات عن المقترضين المحتملين الافتقار إلى الضمانات،كذلك عامل الربحية المنخفض الذي تتسم به تلك المشروعات الصغيرة،كل ذلك يغير شكل التمويل من عملية إستثمارية للبنوك إلى عملية دعم للفقراء ولتخطي، تلك العقبات يجب حل مشكلات الاختيار للأنشطة التي قد تنتجه إليها المشروعات الصغيرة،وتكون غير مربحة أو ذات ربحية ضعيفة جداً،كذلك التفاعل مع المخاطر التي يمكن أن تواجه تلك المشروعات بدراسة جدواها الاقتصادية بشكل دقيق ثم متابعة مساندتها والوقوف بجوارها لتخطي الصعاب التي قد تطرأ نتيجة الظروف المحيطة بالمشروع ،وقد تركز الاتجاه في الحلول على شركات الضمانات ، التي تدعمها الحكومة والمنظمات الغير حكومية،والتي قصد منها تشجيع المؤسسات الخاصة على الاشتراك في ذلك النوع من التمويل للمشروعات الصغيرة ،غير أنه من المعروف أن معدلات السداد في برامج الائتمان التي ترعاها الحكومة والمنظمات الغير حكومية لخدمة الفقراء منخفضة جداً، "أقل من ٢٥٪ " وذلك فيما عدا التجربة المصرية،والتي تحتل نصيب الأسد في التمويل للمشروعات المتناهية الصغر في العالم العربي، والتي ورد أن معدل السداد فيها، فيما عدا البنك الوطني للتنمية بلغ ٩٧٪ ،فإن معظم البنوك الأخرى في العالم العربي عانت من معدل سداد أدنى،أما الاتجاه الآخر أو البديل فهو الإقراض الجماعي،الذي راج في السنوات الأخيرة ،من جراء النجاح الملحوظ لبنك "جرامين" في بنجلاديش والفكرة الأساسية في الموضوع هي أن مشكلات المخاطر وتكاليف الوكالة المرتبطة بذلك ،والتي تتكبدها مؤسسات الإقراض للمشروعات المتناهية الصغر .. يمكن تقليلها بدرجة كبيرة من خلال نظام " الوكلاء الذين يراقبون وكلا آخرين "، وفي حين ارتبطت فكرة الإقراض الجماعي أساساً بالإقراض الريفي في بنجلاديش ،ومن قبلها فكرة " التعاونيات الزراعية "المصرية في الستينات ،فإن الحجج النظرية لتخفيف تكاليف الوكالة تنطبق على البيئات الأخرى، مثل جماعات الحرفيين،ونقابات الصناع ..إلخ" وبقدر الاستمرار في الإقراض المتناهي الصغر للمشروعات الصغيرة،والمتوسطة التقليدية،كجزء أساسي من سياسات التنمية للحكومات والمنظمات غير الحكومية فإن دمج هذه الإستراتيجية بنهج الإقراض الجماعي،قد يحسن ويدفع لمزيد من الاستمرارية من قبل مؤسسات الإقراض.

* وكالة الصحافة العربية

شركة لوكهيد تشارك في صفقة لسلاح الجو الامريكي

■ ..واشنطن (رويترز)

قالت شركة لوكهيد مارتن امس الاول ان فريقا بقيادتها اختير للمشاركة في طلبيات قد تصل قيمتها الى تسعة مليارات دولار على مدى خمس سنوات بموجب برنامج اتصالات عالمي تابع لسلاح الجو الامريكي.

واضافت ان البرنامج المسمى الحلول المركزية الشبكية (تنستس) سيوفر منتجات البنية الاساسية والخدمات التي ستدعم عمليات متصلة عبر شبكات رقمية.

وزارة المالية الالمانية تنفي اعتزام نائب الوزير المغادرة

■ ..برلين (رويترز)

نفت وزارة المالية الالمانية تقريرا في مجلة دير شبيجل عن ان نائب الوزير كايو كوخ فيسر يفكر في ترك الوزارة للعمل في مصرف دويتشه بنك. وقال متحدث باسم الوزارة "السيد كوخ فيسر لا يفكر في اي انتقال."

لكنه اضاف ان مسؤولي الوزارة ومنهم كوخ فيسر يتلقون مفاتحات من مؤسسات القطاع الخاص من وقت لاخر.

وقال "انه لا يبذل اي جهود من اجل انتقال الى بنك خاص وبالذات دويتشه بنك."

وذكرت مجلة دير شبيجل ان كوخ فيسر اجرى محادثات مع المدير التنفيذي لدويتشه بنك يوزف اكرمان بشأن امكانية الانتقال من وزارة المالية في برلين الى البنك التجاري في فرانكفورت.

عجز الميزانية اليونانية تحت سقف الاتحاد الاوروبي

■ .. شفينينجن (هولندا) (رويترز)

قال وزير المالية اليوناني جورج الوجوسكوفيس امس السبت ان اليونان ستعيد عجز ميزانيتها الى ما تحت السقف المحدد من جانب الاتحاد الاوروبي والبالغ ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٥ . واضاف الوجوسكوفيس على هامش اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الاتحاد الاوروبي "سنكون تحت نسبة ثلاثة في المئة في ٢٠٠٥ .

وتواجه اليونان مطالب من المفوضية الاوروبية لاتخاذ خطوات بحلول نوفمبر لجعل عجز ميزانيتها تحت سقف الاتحاد الاوروبي. لكن مسؤولا كبيرا في وزارة المالية قال في وقت سابق من الشهر الجاري ان من المتوقع ان ترفع التكاليف الضخمة لاستضافة الدورة الاولمبية عجز ميزانية اليونان في ٢٠٠٤ الى حوالي خمسة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي.

وقال الوجوسكوفيس ان ارقاما اكثر دقة عن تكلفة الدورة الاولمبية ستعلن في سبتمبر الجاري. واضاف "ستغطى التكلفة خلال عامين."

وابلغت مصادر بوزارة المالية رويترز حديثا ان تكلفة دورة اثينا ستصل الى عشرة مليارات يورو (١٢,٠٨ مليار دولار) تقريبا وهو اكثر من مثلي الميزانية المستهدفة اصلا واعلى من التقدير السابق البالغ سبعة مليارات يورو.

اليابان تخفض نمو الناتج المحلي

طوكيو/ شينخوا

اعلنت الحكومة اليابانية أمس الأول أن نمو اقتصاد البلاد خلال الفترة من ابريل إلى يونيو الماضيين قد أعيد خفضه إلى ٠,٣ في المائة كتقدير حقيقي، لينخفض ٠,١ في المائة من النقطة عن الارقام التي نشرت سابقا.

وقال مكتب مجلس الوزراء أن الاقتصاد نما على اساس سنوي بنسبة ١,٣ في المائة، أي اقل من التقديرات السابقة التي بلغت ١,٧ في المائة.

وشكلت نسبة النمو البالغة ٠,٣ في المائة التي جرى حسابها استنادا إلى اجمالي الناتج المحلي، انخفاضا كبيرا عن نسبة ١,٩ في المائة التي سجلت خلال الفترة من اكتوبر إلى ديسمبر من العام الماضي، وعن نسبة ١,٦ في المائة التي سجلت خلال الربع الأول من العام الحالي، رغم انها كانت خامس زيادة فصلية متتالية.

وتوقع العديد من خبراء الاقتصاد في القطاع الخاص أن تصدر عن المراجعة ارقاما اعلى بفضل الارقام العالية التي نشرت مؤخرا بخصوص انفاق رأس المال. وقد ينعش هذا النمو المنخفض اكثر من المتوقع المخاوف المتعلقة بالفترة التي يمكن أن يستغرقها هذا الانتعاش الاقتصادي منذ انهيار هذه الفقاعة الاقتصادية في اوائل التسعينيات.

واسهمت الصادرات الكبيرة، لاسيما إلى الولايات المتحدة والصين، بشكل كبير في هذا النمو لكن المحللين يخشون من أن ما يبذله البلدان لتهدئة اقتصاديهما سيؤثر على اليابان.

وبالاضافة إلى ذلك، بقي الطلب المحلي في اليابان راكدا، وارتفع الانفاق الفردي الذي يشكل قرابة ٥٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي، بنسبة حقيقية تبلغ ٠,٦ في المائة، دون تغيير عما ورد في التقارير الاولية.

ولم يجر مكتب مجلس الوزراء أي تغيير على تقييمه للاقتصاد، قائلا " انه ينتعش على مسار صلب " وعلى الرغم من ذلك، اشار إلى تباطؤ النمو في الانتاج والصادرات الصناعية، وان ارتفاع اسعار النفط الخام سيلقي بظلاله على الآفاق المستقبلية.

بوش يوافق على تقديم ائتمانات لدعم الصادرات الى ليبيا

■ ..تشيليكوس (اوهايو) (رويترز)

ازال الرئيس الامريكي جورج بوش امس الاول عقبة رئيسية امام موافقة بنك التصدير والاستيراد الامريكي على دعم الصادرات الى ليبيا الان بعد ان تخلت عن برنامجها للاسلحة النووية. ووافقت ليبيا في العام الماضي على التخلي عن اسلحتها للدمار الشامل.

ومقابل ذلك حصلت على مكافآت اقتصادية ودبلوماسية امريكية يمكن ان تساعد في ازدهار صناعة النفط الليبية.

وقال بوش الذي خفف الحظر التجاري الامريكي عن ليبيا في ابريل نيسان انه لديه ضمانات حازمة "بان ليبيا لن تمتلك او تطور اسلحة نووية او تساعد دولا اخرى في مساعيها لذلك.

وقال بوش في مذكرة لوزير الخارجية كولن باول "ولذلك فانني اقرر واشهد ان من المصلحة القومية قيام بنك التصدير والاستيراد بضمان او تامين او تقديم ائتمانات او المشاركة في تقديم ائتمانات لدعم صادرات الولايات المتحدة لليبيا."

ويعرض البنك ضمانات لرؤوس الاموال وتامينات لائتمانات التصدير وقروضا مباشرة وضمانات قروض تكون جهات الاقراض التقليدية الخاصة غير مستعدة لتحملها بسبب المخاطر.

شركة يوكوس الروسية تواجه إحتمال الغاء تراخيص نفطية

■ .. روسيا /سبا

تعتزم وزارة الموارد الروسية الغاء تراخيص انتاج ممنوحة لشركة يوغانسك التابعة لشركة يوكوس النفطية والعاملة في سيبيريا خلال أسبوعين ٠ وقال مصدر في الوزارة في تصريحات صحفية امس الاول / ان هذا الاجراء جاء بعد تقدم وزارة الضرائب بشكوى الأسبوع الماضي ذكرت فيها ان يوغانسك قد توقفت عن سداد الضرائب /٠ وأشار الي ان هذه الخطوة لطمة جديدة للشركة التي تواجه مطالب متزايدة بسداد ضرائب متاخرة عن اعوام سابقة ٠ من جهة اخري ذكرت وكالة /انترفاكس/ الروسية ان محكمة في موسكو قررت نظر دعوي وزارة الضرائب علي الشركة لسداد ضرائب متاخرة ٠ وكانت يوكوس قالت في وقت سابق ان تجميد حساباتها المصرفية الذي فرضه المسؤولون عن تحصيل الضرائب جعلها عاجزة عن سداد الضرائب .

تزايد الصادرات الايرانية الى ٩,٥ مليار دولار

■ ..طهران /رويترز/

اظهرت ارقام نشرت امس السبت ان الحساب الجاري الايراني اظهر فائضا شحيحا في الشهور الثلاثة المنتهية في يونيو رغم ان المحللين يتوقعون ان تتجاوز الواردات المتضخمة الصادرات قريبا. وتراجع فائض الحساب الجاري الايراني الى ١,٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ من ١٣ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٠-٢٠٠١ .

ووصلت الصادرات الى ٩,٥ مليار دولار في الربع الاول من العام المالي الايراني.

واظهرت ارقام نشرت بموقع البنك المركزي الايراني على الانترنت ان الايرادات بلغت في نفس الوقت ٨,٣ مليار دولار.

وزادت الصادرات من ثاني اكبر دولة منتجة في اوبك بفعل اسعار البترول المرتفعة لكن صندوق النقد الدولي توقع ان يشهد الحساب الجاري عجزا في ٢٠٠٤-٢٠٠٥م .